الصباح الاقتصادية
12
العدد 3292 - السنة الحادية عشرة
الإثنين 6 جمادى الآخرة 1440 - الموافق 11 فبراير 2019
Monday 11 February 2019 - No.3292 - 11 th Year

على هامش مشاركته في المنتدى الرابع للمالية العامة في الدول العربية

الحجرف: قانون الضريبة بالكويت لن يقر إلا وفق الأطر الدستورية

- الاتفاقية الخليجية الموقعة في عام 2016 والتي تتناول موضوع الضرائب أرسلت لمجلس الأمة لكي تتم مناقشتها
- استعجلنا المجلس لمناقشة الاتفاقية الخليجية لضريبة القيمة المضافة الانتقائية والتي تشمل فقط التبغ ومشروبات الطاقة والمشروبات الغازية
- مسألة الزيادة في باب الرواتب والدعوم تتعلق بشكل مباشر بالموظف الكويتي

جانب من المنتدى

- الكويت استطاعت أن تحافظ على نسبة إيجابية في الإنفاق الرأسمالي
- نؤمن بأن الإصلاحات المالية والاقتصادية يجب أن تلبي احتياجات الدولة وتحافظ على ديمومة مواردها واستدامتها
- هناك تحديات مشتركة للدول العربية أهمها المحافظة على نمو إيجابي في الاقتصاد وتوفير فرص العمل ومكافحة الفساد

اكد وزير المالية الدكتور نايف الحجرف أمس الأحد انه في حال وجود قانون ينظم الضريبة في الكويت «فسيكون حاله كحال جميع القوانين لا يقر الا بعد تقديمه لمجلس الامة ووفق الاطر التي نص عليها الدستور الكويتي».

جاء ذلك في تصريحه على هامش مشاركة الوزير الحجرف في المنتدى الرابع للمالية العامة في الدول العربية الذي ينظمه صندوق النقد العربي وصندوق النقد العالمي في دبي.

وقال الوزير الحجرف ان موضوع الضرائب هو «دائما السؤال الحاضر عند لقائنا مع نظرائنا الخليجيين والعرب حيث يسألوننا في مثل هذه الاجتماعات متى يتم تطبيق الضريبة في الكويت ولكن يجب ان اكون واضحا وصريحا لدى الاجابة عن هذا التساؤل بالقول ان اي تطبيق لأي ضريبة في الكويت لا يمكن ان يتم الا بقانون وفق الاطر الدستورية».

واضاف «في الكويت لدينا نظام دستوري يجب ان يحترم والمادة 134 من الدستور تنص على انه لا ضرائب الا بقانون وبالتالي اي ضريبة لا يمكن ان تطبق ان لم يكن هناك قانون يعطي الاطار القانوني لتطبيقها».

وتابع «ان القانون وبموجب الدستور لا يمكن ان يصدر الا من خلال مجلس الامة وبالتالي استعجلنا مجلس الامة لمناقشة الاتفاقية الخليجية الموقعة في عام 2016 والتي تتناول موضوع الضرائب ارسلت لمجلس الامة لكي تتم مناقشتها».

واكد ان «اي حديث الان عن هذا الموضوع هو حديث غير متكامل لان النقطة الاساسية هي صدور قانون لتنظيم الضرائب في الكويت واؤكد ان هذا لن يتم الا بقانون». واشار الوزير الحجرف إلى ان هذا الامر تم التاكيد عليه في جميع اللقاءات التي جمعته مع نظرائه الخليجيين «لان هذه اجراءات دستورية لا يمكن ان نتجاوزها وهي اجراءات يجب ان تحترم ويجب ان تتبع».

وبشأن اي نوع من انواع الضرائب التي من الممكن ان يتم الحديث عنها قال الوزير الحجرف ان الحكومة الكويتية قامت بإرسال الاتفاقية الخليجية المتعلقة (بضريبة القيمة المضافة) و(ضريبة القيمة المضافة الانتقائية) إلى مجلس الامة. واضاف «ونحن كحكومة استعجلنا مجلس الامة لمناقشة الاتفاقية الخليجية لضريبة القيمة المضافة الانتقائية والتي تشمل فقط التبغ ومشروبات الطاقة والمشروبات الغازية ونحن جاهزون لمناقشتها مع الاخوة اعضاء مجلس الامة متى ما حل دورها في جدول اعمال المجلس».

وبخصوص هذا النوع من الضريبة قال وزير المالية نايف الحجرف ان لهذه الضريبة «بعدا صحيا» موضحا ان وزارة الصحة الكويتية ترصد الاثار السلبية التي تنتج عن استهلاك هذه الاصناف الثلاثة على صحة الفرد في الكويت «وبالتالي هذه الضريبة ليس هدفها تحسين ايرادات الدولة بقدر ما هي موجهة للحفاظ على الصحة العامة».

ولدى سؤاله عن استحواذ الباب الاول الخاص بالرواتب وباب الدعوم بنسبة 71 بالمئة من اجمالي مصروفات الميزانية العامة للكويت وتفسيره للزيادة التي طرأت على هذه الابواب قال وزير المالية انه بخصوص باب الرواتب «فهذا حق مكتسب للموظف الكويتي وبالتالي لا توجد هناك الكثير من الاجراءات التي من الممكن ان نتخذ لخفض مصاريف هذه الابواب».

واضاف ان مسالة الزيادة في باب الرواتب والدعوم تتعلق بشكل مباشر بالموظف الكويتي «ونحن نعمل من خلال منظومة متكاملة من منظور البديل الاستراتيجي لمعالجة الاختلالات في باب الرواتب وهذه المعالجة تستغرق بعض الوقت للوصول الى نتائجها المرجوة».

وبخصوص باب الدعوم اكد الحجرف ان هذا الباب موجود في الميزانية العامة «والدولة حريصة على توفير سبل الحياة الكريمة للمواطن الكويتي وبالتالي نستطيع ان نقول ان الباب الاول وباب الدعوم من البنود التي لا يوجد فيها الكثير من التغيير المتعلق بترشيد الميزانية العامة».

واستدرك الحجرف انه بالرغم من ذلك فان الكويت استطاعت ان تحافظ على نسبة ايجابية في الانفاق الرأسمالي «واستطعنا ان نحافظ على نفس القدر من الانفاق المسجل بالعام الماضي واعتقد ان الانفاق الرأس مالي هو الانفاق الذي يكون ذا قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني ويجب ان نحافظ على نسبة ايجابية في هذا الصدد».

وقال الوزير الحجرف ان الكويت مؤمنة بأن الاصلاحات المالية والاقتصادية يجب ان تلبي احتياجات الدولة وتحافظ على ديمومة مواردها واستدامتها مشيرا إلى «تم خلال المنتدى الرابع للمالية العامة للدول العربية الاستماع لتجارب الدول الشقيقة الخليجية والعربية وهي تجارب من الممكن ان نستفيد منها». واضاف ان هناك تحديات مشتركة للدول العربية اهمها المحافظة على نمو ايجابي في الاقتصاد وتوفير فرص العمل ومكافحة الفساد والحرص على ضبط المصروفات والانفاق الحكومي. واشار إلى ان مديرة الصندوق الدولي كريستين لاغارد سلطت في كلمتها التي القتها امام المنتدى الضوء على هذه التحديات مضيفا «وبالطبع نحن في الكويت نبذل جهودا كبيرة من خلال برنامج الاستدامة المالية الذي تتبناه الحكومة لضبط الانفاق وضبط المصروفات وتفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني واعتقد ان هذه المواضيع تستحوذ على اهتمام حكومي كبير».

واوضح ان الحكومة الكويتية قامت بالإعلان عن ميزانيتها (2019/2020) الشهر الماضي وتم فيها تخفيض المصروفات الحكومية بنسبة 26 بالمئة تقريبا «حيث كانت تقديرات الجهات الحكومية تبلغ 30ر5 مليار دينار كويتي (100 مليار دولار) واستطعنا ان نخفضها الى 22ر5 مليار دينار (74 مليار دولار) وهذا التخفيض جاء بسبب وجود سياسات تقوم بها وزارة المالية لضبط الانفاق الحكومي».

واكد ان هذا الانخفاض وقدره ثمانية مليارات دينار (26ر3 مليار دولار) يؤكد جدية وزارة المالية في تخفيض المصروفات مشددا على ضرورة ان تكون هناك تقديرات مدروسة لميزانية الجهات الحكومية المختلفة فيما اشاد بنفس الوقت بالتعاون المثمر مع كافة تلك الجهات لتطبيق الاصلاحات المالية التي ترجوها الدولة.

وعن اهمية المشاركة في المنتدى الرابع للمالية العامة للدول العربية قال الوزير الحجرف ان وزارة المالية الكويتية حريصة على التواجد بهذه الفعالية للاحتكاك بوزراء المالية المشاركين لاسيما الخليجيين لمعرفة استراتيجيات الدول المصدرة للبترول في مواجهة الاختلالات الهيكلية في الميزانية العامة التي تحدث لديها نتيجة تذبذب اسعار النفط عالميا.

وشارك في اجتماعات المنتدى بجانب الوزير الحجرف محافظ البنك المركزي الكويتي محمد الهاشل حيث تم الاطلاع عن كثب على جهود الدول الخليجية والعربية في ترشيد الميزانية العامة ومناقشة الحلول التي من شانها ضمان استدامة الموارد المالية وتنميتها الى جانب حضور الفنصل العام الكويتي في امارة دبي والامارات الشمالية ذياب الرشيدي.

عبر توفيرها فرص عمل جديدة للمواطنين

الروضان: المنافسة بين المصانع المحلية دفع عجلة التنمية بالبلاد

- تقي: الهدف الأساسي من جائزة «سمو الأمير للمصانع المتميزة» هو تعزيز دورها في دعم الاقتصاد المحلي

جانب من المؤتمر الصحافي

قال وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات خالد الروضان امس الأحد إن التنافس بين المصانع المحلية من شانه الإسهام بدفع عجلة التنمية في البلاد عبر توفيرها فرص عمل جديدة للمواطنين.

جاء ذلك في كلمة للوزير الروضان خلال مؤتمر صحفي نظمته الهيئة العامة للصناعة للاعلان عن انطلاق الدورة الخامسة من جائزة سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح للمصانع المتميزة.

وأوضح الروضان أن اهتمام القيادة السياسية يؤكد حرصها على دعم تلك المصانع التي تواكب عملية التطور والابتكار موضحا أن الإعلان عن الجائزة يدعو المصانع المشاركة لتقديم خدماتها ومنتجاتها بطريقة متميزة ومبتكرة.

وأشار إلى توزيعات الاراضي الصناعية الأخيرة التي أعلنتها هيئة الصناعة في أكتوبر الماضي مؤكدا انها ستعمل على تعزيز دور القطاع الصناعي علاوة على تنمية الصادرات المحلية.

وأعرب عن اعتزازه بوجود عدد كبير من المصانع المعنية بالصناعات الصغيرة والمتوسطة في البلاد التي من شانها تعزيز رؤية (كويت جديدة 2035) متوقعا منافستها للصناعات الكبيرة خلال السنوات المقبلة.

من ناحيته قال المدير العام للهيئة العامة للصناعة الكويتية عبدالكريم تقي في كلمة مماثلة إن الهدف الأساسي من الجائزة أن يصبح للقطاع الصناعي مشاركة فعلية تعزز من دورها في دعم الاقتصاد المحلي وما يقدمه من منتجات قادرة على المنافسة عالميا.

وأضاف تقي أن معايير الجائزة هي الإبداع وتطوير الذات وتنمية المواهب وخلق فرص عمل جديدة للمواطن مبينا أن عدد المشاركين في الدورة السابقة بلغت 42 مشاركا.

- الخرافي: المسابقة تعد فرصة مواتية لمعرفة نقاط الضعف والقوة لدى المصانع المحلية

من جانبه دعا رئيس اتحاد الصناعات الكويتية حسين الخرافي في كلمته المصانع الكويتية للمشاركة في الجائزة والحرص على التنافس مؤكدا أهميتها في إبراز قدرات المصانع من حيث الجودة والتصدير والإدارة.

وأشار الخرافي إلى أن المسابقة تعد فرصة مواتية لمعرفة نقاط الضعف والقوة لدى المصانع المحلية عبر تقييم أداءها وتطبيق المعايير التي اعتمدتها الهيئة العامة للصناعة.

وبين أن الهيئة العامة للصناعة وضعت معايير للمشاركة في تلك الجائزة سيتم الاعلان عنها عبر موقع الهيئة الإلكتروني وسيتم متابعة تلك المعايير عبر لجان متخصصة.

«أسواق المال» تطلق نظام الإفصاح الإلكتروني باستخدام لغة «إكس بي أر إل»

مؤشرات البورصة تستعيد حيويتها.. و«العام» يرتفع 5.3 نقاط

استهلت بورصة الكويت تعاملات الأسبوعية أمس الأحد على ارتفاع المؤشر العام 3ر5 نقطة ليبلغ مستوى 5350 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 10ر0 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 98ر5 مليون سهم تمت من خلال 3836 صفقة نقدية بقيمة 17ر11 مليون دينار كويتي (نحو 56ر46 مليون دولار أمريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 11ر03 نقطة ليصل إلى مستوى 4773ر7 نقطة وبنسبة 0ر23 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 59ر6 مليون سهم تمت عبر 1942 صفقة نقدية بقيمة 2ر7 مليون دينار (نحو 8ر9 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الأول 2ر6 نقطة ليصل إلى مستوى 5442ر1 نقطة وبنسبة ارتفاع 0ر05 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 38ر9 مليون سهم تمت عبر 1894 صفقة بقيمة 14ر3 مليون دينار (نحو 47ر19 مليون دولار).

وكانت شركات (مراكز) و(مينا) و(العقارية) و(السورية) و(وربة ت) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (ابيار) و(خليج ب) و(المستثمرون) و(آعيان) و(وطني) الأكثر تداولا أما الأكثر انخفاضا فكانت (المدن) و(اولى تكافل) و(الخليجي) و(آسيا) و(المصالح ع).

وتابع المتعاملون إعلانا من البنك الأهلي المتحد بشأن تطورات بيع أسهم في شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي فضلا عن إفصاح من شركة (أركان الكويت) العقارية بشأن تأكيد الجدول الزمني لاستحقاقات الأسهم.

كما تابع هؤلاء إفصاحات متنوعة عن معلومات شهرية لعدة صناديق استثمارية تابعة لشركات بيت الاستثمار العالمي (جلوبل) وبنكي (الكويت الوطني) و(الأهلي) فضلا عن إعلان تنفيذ بيع أوراق مالية مدرجة وأخرى غير مدرجة لمصلحة حساب وزارة العدل.

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق التي تتضمن تقسيمه إلى ثلاثة أسواق الأول منها يستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة.

وتخضع الشركات المدرجة ضمن السوق الأول إلى مراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على أن تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات.

ويتضمن السوق الرئيسي - الثاني - الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات.

أما سوق المزادات - الثالث - فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأول والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة.

«إكس بي آر إل»

على جانب اخر دشنت هيئة أسواق المال الكويتية أمس الأحد نظام الإفصاح الإلكتروني باستخدام لغة (إكس بي آر إل) بهدف تعزيز مستويات الإفصاح والشفافية في سوق المال الكويتي.

وقال رئيس قطاع الأسواق بالهيئة مثنى الصالح في مؤتمر صحفي بهذه المناسبة إن الجهات المعنية بتطبيق بالنظام تتمثل في الأشخاص المرخص لهم وصناديق الاستثمار والشركات المدرجة والأفراد المتعاملين في السوق ومراقبي الحسابات وشركة بورصة الكويت.

وأوضح الصالح أن الهيئة استبقت موعد إطلاق النظام بإعداد خطة شاملة تضمن الانتقال التدريجي للنظام الإلكتروني الجديد بشكل مرن دون معوقات وفق مرحلتين رئيسيتين الأولى مرحلة تأهيلية تعقبها مرحلة التطبيق الالزامي.

وذكر أن المرحلة التأهيلية تتضمن عدة خطوات تبدأ بإطلاق بوابة الإفصاح الخاصة بالبيانات المالية وبوابة الإفصاح الخاصة بمتطلبات مكافحة غسل الأموال مبينا أن الأطراف المعنية ستكون مطالبة بتقديم متطلبات الإفصاح الخاصة بهاتين البوابتين للسنة المالية المنتهية في 2018.

وأضاف أن إطلاق بوابات الإفصاح الأخرى سيتم فور استكمال عمليات الربط مع بورصة الكويت والجهات الرقابية الأخرى لافتا إلى أن هذه المرحلة تهدف إلى تعريف المعنيين بخصائص هذا النظام ومزاياه وآليات التعامل معه.